تعدد توجيهات النحاس لموضع الجملة الفعلية

دراسة تحليلية في إعراب القرآن

د. فوزي عبد الرازق عبد القادر سيد(*)

الحمد لله ذي الرحمة الوافرة، والعزة القاهرة، والقدرة الباهرة، والنعم الباطنة الظاهرة، الذي أنزل القرآن الكريم على نبيه المصطفى الأمين فوعد فيه وبشر، وأوعد وحذَّر، ونهى وأمر، والصلاة والسلام على إمام الهدى وسيد المرسلين، هديةِ الله لأهل السموات والأرَضِين، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، وأشهد أن سيدنا محمدًا– صلى الله عليه وسلم– رسول الحق، ولسان الصدق، أما بعد ..

فمن المسلم به بين الدارسين والباحثين أن النحو " دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه"(١).

وتتجلى أهمية النحو للعلوم العربية بشكل أقوى فيما يعرف بعلوم القرآن الكريم تفسيرا وفقها وبلاغةً؛ لأن " الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شَرْطٌ في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو فيعرف به المعاني المتعلقة معرفتُها به. ولو لم يكن هذا علما معتبرا في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به"(٢). كما إنهم يجمعون كذلك على أن " أعظم ما يجب على

---

* – مدرس بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

طالب علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه... إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"[٣].

وفي هذا السياق من متانة العلاقة بين النحو وعلوم القرآن الكريم عامةً، والتفسير منها على وجه الخصوص، وفي ضوء ما ذكره حاجي خليفة من أن الأغراض التي لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها سبعةٌ منها " شيء هو متفرق فيجمعه"[٤] يأتي هذا البحث التطبيقي الذي يقوم على جمع الجمل الفعلية التي أجاز النحاس في موضعها الإعرابي أكثر من احتمال، وتحليلها تحليلاً يقوم على المقارنة بينها، وبيان الموافق منها للمعنى والسياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي من المخالف ، وبيان الموافق منها للقواعد النحوية والضوابط التي وضعوها لإعراب القرآن من المخالف لهما، وبيان المتفق منها مع القراءات الأخرى من المخالف لها كل ذلك مع مقارنة رأيه في تحديد موضع جملة فعلية ما برأيه فيما شاكلها من آيات للوقوف على مدى التزامه بمبدأ مراعاة المشاكلة بين الآيات عند الإعراب، ومتابعة رأيه في القضية النحوية الواحدة من أول كتابه إلى آخره للوقوف على مدى التناسق في هذا الرأي.

وقد قارنت ما ذكره النحاس في توجيه مواضع هذه الجمل بآراء غيره من العلماء السابقين والمعاصرين واللاحقين له من أصحاب كتب معاني القرآن الكريم كمعاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وكتب إعراب القرآن الكريم كمشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والبيان لابن الأنباري، والتبيان للعكبري، والفريد للهمذاني، والمجيد للسفاقسي[٥]، وكتب التفسير التي تهتم بالجانب النحوي حتى غلب عليها وعُرِفَتْ به كالكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون للسمين الحلبي، وروح المعاني للألوسي وأخيرًا يتم بيان ما يراه الباحث راجحًا منها بناءً على مراعاة الأمور السابقة.

وقد جاء هذا البحث في **مقدمة** عرفت فيها بالموضوع وحددت إطاره، **وتمهيد** يشتمل على نقطتين: **أولاهما** : عرَّفْتُ فيها – باختصار شديد– بالنحاس وكتابه إعراب القرآن،

والأخرى: ذكرت فيها – وباختصار أيضا– الجمل التي لها موضع، والجمل التي لا موضع لها من الإعراب، **ثم صلب البحث** وفيه توالت الآيات الداخلة في إطار البحث مرتَّبةً بترتيب ورودها في المصحف الشريف، ثم **خاتمة البحث** وجاءت مشتملةً على أهم النتائج والتوصيات، وأخيرا تأتي **قائمة المصادر والمرجع**.

هذا وأدعو الله ﷻ أن يجعل هذا العمل علما نافعًا لطلاب العلم متقبلاً خالصًا لوجهه الكريم، كما أرجو من قارئه الكريم أن ينظر إليه على أنه من أعمال البشر الذين كتب على كل أعمالهم النقص، ولا كمال إلا لله ﷻ وحده، فإن وجد فيه خيرًا فليعلم أنه من فضل ربي عليّ وتوفيقه لي، وإن وجد فيه عيبًا فليستغفر لي، وليعلم أنني لم أقصر، ولم أدخر جهدًا، ولكن البضاعة – كما يقول ابن خلدون– " بين أهل العلم مُزْجاة، والاعتراف من اللوم منجاة، والحُسْنَى من الإخوان مُرْتَجاة"[٦] وعلى الله قصد السبيل.

التمهيد: **وفيه نقطتان**:

الأولى: **التعريف بالنحاس وكتابه إعراب القرآن**:

النحاس هو[٧] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النحوي المصري المشهور، ويُعْرف بالنحاس والصُّفَّار[٨] نسبة لعمله في صناعة النِّحاس، نحوي فاضل، متواضع، معروف بسعة العلم، وغزارة الرواية، وسعة الاطلاع، وكثرة التأليف، وقوة الذاكرة.

ولد[٩] وترعرع بمصر في فترة كان يتوافد عليها فيها العلماء في مختلف صنوف المعرفة، ولكن ذلك لم يمنعه من الارتحال إلى بغداد لطلب العلم بها قبل عام ٢٨٧هـ في فترة كانت تزخر بالكثير من العلماء من أصحاب المبرد وأصحاب ثعلب الذين يمثلون المذهبين الكوفي والبصري بالإضافة إلى اتجاه ثالث يجمع بين المذهبين، وقد أخذ النحاس العلم فيها عن كبار النحويين: فأخذ عن المبرد، والأخفش الأصغر[١٠] والزجاج[١١] صاحب معاني القرآن وإعرابه من البصريين، وأخذ عن نفطويه وابن رستم من الكوفيين، كما أخذ عن ابن كيسان وابن شقير من البغداديين، كما تلقى العلم عن ابن ولَّاد المصري، وتلقى الحديث على يد النسائي، وغير هؤلاء كثير من العلماء الذين أخذ عنهم وجلس بين أيديهم[١٢].

وبعد عودته من بغداد تصدر للتدريس، فأقبل طلاب العلم من كافة الأقطار ينهلون من علمه، ويدرسون على يديه[١٣] حتى وافته المنية غَرَقا[١٤] في النيل لخمس خَلَوْنَ من ذي الحجة لعام ٣٣٧هـ وقيل: عام ٣٣٨هـ.

له مجموعة من الكتب المفيدة ذكرها من ترجموا له، منها معاني القرآن، وإعراب القرآن الكريم، والناسخ والمنسوخ، والوقف والابتداء، والمقنع في الاختلاف بين البصريين والكوفيين، والتفاحة في النحو، والكافي في أصول النحو، واللامات، وشرح المعلقات، وشرح أبيات سيبويه، وكتاب في أخبار الشعراء وطبقاتهم.

وما يعنينا هنا هو كتابه إعراب القرآن الكريم موضوع هذا البحث، وهو أشهر كتبه على الإطلاق، ويمثل قمة نضجه العلمي، وهو كتاب عظيم القدر، كبير الحجم[١٥]، يحمل مادة علمية غزيرة، ذكر الزبيدي أنه "جلب فيه الأقاويل، وحشد الوجوه"[١٦]، وضمنه آراء أعلام اللغة والنحو والقراءات حتى عصره كسيبويه، والخليل، والمبرد، وأبي عمر بن العلاء، ويونس، وقطرب، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، والأصغر أبي الحسن علي بن سليمان، وأبي عبيدة، والجرمي، وابن الأعرابي، ونفطويه، وابن رستم، وشيخه الزجاج الذي امتلأ كتابه بالنقل عنه، سواء أكان ذلك بالنقل عن بعضهم شفاهةً أو من خلال الاطلاع على كتبهم.

ومن أهم الكتب التي اعتمد عليها وضمنها كتابه، ونقل منها "الكتاب" لسيبويه، و"العين" للخليل بن أحمد، و"المسائل الكبير" للأخفش الأوسط، وكتب "المصادر" و" المقصور والممدود" و"معاني القرآن" للفراء، و"مجاز القرآن" لأبي عبيدة، وكتابي "ما يجري وما لا يجري" و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج، و" جامع البيان عن تأويل آي القرآن" للطبري.

وكان النحاس مستقلا في آرائه؛ إذ لم يتعصب لمذهب نحوي دون غيره[١٧]، على الرغم من كثرة موافقته للبصريين، ولكن ذلك لم يمنعه من ذكر آراء الكوفيين جنبا إلى جنب مع آراء البصريين دون ترجيح بينهما، أو ترجيح رأي الكوفيين أحيانا.

النقطة الثانية: الجمل التي لها موضع من الإعراب والجمل التي لا موضع لها:

كان إعراب الجمل يتم تناوله متفرقا عبر أبواب النحو دون أن يجمع في كتاب أو باب مستقل إلى أن جاء ابن هشام فكان رائدا لامعا في هذا الباب حيث جمع الجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها، وقد تبعه النحويون بعده يدورون في فلكه، تفسيرا لكلامه واستشهادا وتمثيلا له حتى جاء الدكتور فخر الدين قباوة وخصَّ هذا الموضوع بكتاب مستقل عنوانه " إعراب الجمل وأشباه الجمل"[١٨] إلا أنه لم ينجُ من تأثير ابن هشام وظل يدور في فلكه أيضا.

ويمكن إجمال الجمل التي لها محل من الإعراب في الآتي[١٩]:

١- **الجملة الواقعة خبرا**: سواء للمبتدأ نحو زيدٌ يذاكر، أو لناسخ من النواسخ التي يمكن أن تدخل على الجملة السابقة، وموقعها رفع في بابي المبتدأ وإنَّ و نصب في بابي كان وكاد.

٢- **الجملة الواقعة حالا**: كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾[٢٠]، وهي في موضع نصب.

٣- **الجملة الواقعة مفعولا به**: وتكون في موضع نصب، وتأتي في ثلاثة أبواب، أولها: باب الحكاية بالقول، نحو[٢١]: قلتُ: زيدٌ ذاهبٌ، والثاني: باب ظن وأعلَمَ، نحو: ظننتُ زيدا كان ذا علم، وأعلمت محمدا زيدا كان ذا علم، والثالث: باب التعليق في أفعال القلوب نحو: عَرَفتُ من أبوك.

٤- **الجملة المضاف إليها**: وتكون في موضع جر، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيًّا﴾[٢٢].

٥- **الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم مصدرة بالفاء أو إذا**، وتكون في موضع جزم، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[٢٤].

٦- **الجملة التابعة لمفرد**: نعتا نحو: جاء رجلٌ يضحك، ومعطوفة نحو: زيدٌ منطلق وأبوه ذاهب إن كانت الواو عاطفة على الخبر، وبدلا كما في قوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[٢٥] فجملة (إن ربك) بدل من (ما).

٧- **الجملة التابعة لجملة لها محل**: نحو: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه.

٨- **الجملة المستثناة**: كما في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾[٢٦]على قول ابن خروف بأن (من) مبتدأ و(يعذبه) الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

٩- **الجملة المسند إليها**: نحو: "تسمع بالمعيدِيِّ خير من أن تراه" عند من لم يقدر أن الأصل: أن تسمع بل جعل الفعل قائما مقام السماع.

والجملتان الثامنة والتاسعة ليستا موضع اتفاق، بل هما من إضافات ابن هشام، وهما مبنيتان على آراء فردية في المثالين المستشهد بهما.

أما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي[٢٧]**:**

١- **الجملة الابتدائية**: وتسمى المستأنفة، نحو قولك ابتداءً: زيدٌ قائمٌ.

٢- **الجملة المعترضة بين متلازمين**: مثل: زيد– أظنُّ– قائمٌ.

٣- **الجملة التفسيرية**: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾[٢٨]، فجملة (خلقه) مفسرة لـ (مثل آدم).

٤- **جملة جواب القسم**: نحو: واللهِ لأذاكرنَّ دروسي.

٥- **جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقا أو الجازم غير المقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية**: فمن الأول: لو جاء زيد لجاء عمرو، ومن الآخر: إن تقمْ أقمْ.

٦- **جملة صلة الموصول:** نحو جاء الذي قام أبوه.

٧- **الجملة التابعة لأخرى لا موضع لها**: نحو قام زيدٌ ولم يقمْ عمرو إذا كانت الواو عاطفة لا حالية.

صلب البحث:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٩] أجاز النحاس[٣٠] في جملة (لا يؤمنون) وجهين: أحدهما: نقله عن المبرد[٣١] أن تكون في موضع رفع خبرا لإنّ ، و جملة (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) معترضة بين إنَّ وخبرها، والآخر: أن تكون جملة (سواء عليهم أأنذرتهم) هي خبر إنَّ، أو (سواء) فقط هي الخبر، وما بعدها مرتفع بها على الفاعلية[٣٢]، وعلى الاحتمالين السابقين لم يذكر موضع جملة (لا يؤمنون).

وما أجازه النحاس وافقه فيه كل المعربين والمفسرين[٣٣]، ولكنهم حددوا – على تفاوت بينهم– الأوجه الجائزة في جملة (لا يؤمنون) إذا لم تكن هي خبر إنَّ، فأجازوا فيها وجهين: أحدهما: أنها لا موضع لها مستأنفة خبرية أو دعائية، أو مفسِّرة لإجمال ما قبلها؛ لأن عدم الإيمان هو استواء الإنذار وعدمه، والآخر: أن تكون لها موضع، إما في موضع رفع خبرا بعد خبر لإنَّ عند من يجيز تعدد الأخبار[٣٤]، أو خبرا لمبتدأ محذوف، أو في موضع نصب حال من الضمير المنصوب في (أنذرتهم) أجاز الأخير أبو علي الفارسي[٣٥]، واستبعده كل من[٣٦] أبي حيان والسمين والألوسي، كما استبعدوا أيضا أن تكون جملة دعائية.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن الأوجه جميعها جائزة مناسبة لمعنى الآية عدا ما استبعده أبو حيان ومن تابعه من كونها حالية أو دعائية؛ لعدم ظهورهما، ولأن من قواعدهم أنَّ الحمل على ما اتفق عليه أولى[٣٧]، وعدا أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف؛ لأن من ضوابط إعراب القرآن أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى[٣٨].

في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٣٩] أجاز النحاس[٤٠] في جملة (يجعلون) وجهين: أحدهما: أن تكون

مستأنفة لا موضع لها، والآخر: في موضع نصب حال من الضمير في (فيه) وأغنت (أل) عن الضمير العائد، والتقدير: من صواعقه.

ولم يوافق النحاس في تجويز هذين الوجهين إلا مكي بن أبي طالب[٤١] الذي أجاز في صاحب الحال قولا آخر مع السابق وهو أن تكون حالا من ضمير المفعول في (تركهم) من قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[٤٢]، أي تركهم غير مبصرين غير عاقلين جاعلين، وذلك على مذهب الجمهور في جواز تعدد الأحوال لذي حال واحد مطلقا[٤٣]، بينما لم يجز الزمخشري فيها إلا أن تكون مستأنفة، ولم يجز ابن الأنباري أيضا إلا وجها واحدا مخالفا للوجهين السابقين وهو أن تكون في موضع جر نعتا للمضاف المحذوف، والتقدير: أو كأصحاب صيبٍ جاعلين، وتحصل مما سبق ثلاثة أوجه في جملة (يجعلون): الاستئناف، والحال، والنعت أجازها جميعا باقي المعربين والمفسرين[٤٤] عدا الألوسي[٤٥] الذي أجاز وجهي النعت والحال فقط، وضَعَّف العكبري القول بأنها حال من (فيه) لحذف العائد وهو شاذ، وما ذكره غير مسلم؛ لأنهم قرروا أن (أل) نابت عن الضمير.

والراجح عندي– والله تعالى أعلم– أن ثلاثة الأوجه جائزة موافقة لمعنى وسياق الآية.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾[٤٦] أجاز النحاس[٤٧] في جملة (يسومونكم) وجهين نقلهما عن الأخفش[٤٨]: **أحدهما:** أن تكون في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف، والآخر: أن تكون في موضع نصب حال من (آل فرعون)، أي: أنجيناكم منهم سائمين لكم.

وفي موضع هذه الجملة أجاز الطبري[٤٩] وجهين: **أحدهما**: النصب على الحال من (آل فرعون)، والآخر: الرفع على أنها خبرٌ لـ (كان) محذوفة مع اسمها[٥٠]، قال: " كانوا من قبل يسومونكم...وإذا كان ذلك تأويله كان موضع (يسومونكم) رفعا"، بينما لم يجز كل من[٥١] مكيّ، والعكبري إلا النصب على الحال، وأجاز كل من[٥٢] ابن عطية، وأبي حيان، والسفاقسي، والألوسي أن تكون مستأنفة لا موضع لها وصفَ حالٍ ماضية، والنصبَ على

الحال من (آل فرعون) وأضاف الألوسي أن تكون حالا من الضمير في (أنجيناكم)، وذكر السمين[٥٣] الأوجه السابقة ما عدا الوجه الثاني عند الطبري، وذكر أن وجه الاستئناف ليس بظاهر، والقول بأنها خبر مبتدأ محذوف لا حاجة إليه، ربما لحاجته إلى تقدير مستغنى عنه، وهو ما ينطبق على الوجه الثاني عند الطبري؛ لأن من ضوابطهم التي أشرتُ إليها سابقا أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون في موضع نصب على الحال من (آل فرعون)؛ لظهوره، وإجماعهم عليه دون غيره، وتوافقه مع ضوابطهم.

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٥٤] نقل النحاس[٥٥] في موضع جملة (تقتلون) وجهين: أحدهما: أن تكون في موضع رفع خبر المبتدأ (أنتم) و(هؤلاء) إما على تقدير: يا هؤلاء، ثم حُذِف حرف النداء، وذكر أن ذلك خطأ عند سيبويه[٥٦]، أو على أن هؤلاء في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير: أعني هؤلاء، والآخر: نقله عن الزجاج[٥٧] أن تكون (هؤلاء) اسما موصولا، والجملة لا موضع لها صلة الموصول، وذكر أن استعمال اسم الإشارة بمعنى اسم الموصول غير جائز عند المبرد[٥٨]، والحقيقة أن استعمال اسم الإشارة بمعنى اسم الموصول مذهب الكوفيين،ويرفضه البصريون[٥٩].

والحقيقة أن أقوال المفسرين والمعربين[٦٠] تدور حول ما ذكره النحاس، إلا أنهم زادوا وجها ثالثا في موضع الجملة وهو أن تكون في موضع نصب على الحال إذا قيل بأن (أنتم هؤلاء) جملة مستقلة[٦١]، وذكروا أنها حال لازمة، واعترض بعضهم على ما ذكره النحاس من جواز أن تكون (هؤلاء) منصوبة على الاختصاص بأن النحاة مجمعون على أن الاختصاص لا يكون في المبهمات ولا النكرات، كما زاد السمين[٦٢] وجها رابعا، وهو أن تكون الجملة مستأنفة فلا موضع لها حينئذٍ، وذكر– وهو محق– أن هذا الوجه قياس قول الزمخشري[٦٣] في آية آل عمران التي ستأتي بعد قليل ولم يقل به هنا، كما أجاز الألوسي[٦٤] أن يكون اسم الإشارة بدلا أو عطف بيان على القول بأن الجملة هي الخبر.

والراجح عندي- والله تعالى أعلم- أن تكون الجملة في موضع رفع خبرا للمبتدأ، (وهؤلاء) على حذف أداة النداء مع اسم الإشارة، وقد أجاز ذلك كل من[٦٥] ابن مالك، و الأشموني، والصبان، وابن عقيل، والأستاذ عباس حسن وانتصروا له قياسا لحذف أداة النداء مع اسم الإشارة على حذفها مع اسم الجنس؛ لأن ذلك هو الأنسب لمعنى الآية، ولا حجة لمن رفض ذلك إلا أن سيبويه لا يجيزه، وتناسوا أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويُرَد إلا المعصوم- صلى الله عليه وسلم-وقد قال أبو حيان نفسه: " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم"[٦٦]،وقد احتج غير مرة على البصريين بمذهب الكوفيين[٦٧].

ومثل الآية السابقة من الناحية التركيبية قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[٦٨]،ولم يتناولها النحاس اكتفاء بالآية السابقة[٦٩]

وقوله تعالى:﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾[٧٠]، وأجاز النحاس فيها ما أجازه سابقا[٧١].

وقوله تعالى:﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ﴾[٧٢]، ولم يتناولها النحاس[٧٣].

وقوله تعالى:﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ﴾[٧٤]

في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾[٧٥] أجاز النحاس[٧٦] في جملة (يعلمون) وجهين: أحدهما: أن تكون في موضع نصب على الحال، ولم يذكر صاحبها ولا عاملها، والآخر: أن تكون في موضع رفع خبرا ثانيا لـ (لكنَّ).

وقد تابع ابنُ عطية[٧٧] النحاسَ فيما ذكر متابعة تامة، بينما أضاف كل من[٧٨] مكي، وابن الأنباري، والهمذاني وجها ثالثا- مع الوجهين السابقين- وهو أن تكون في موضع رفع بدلا من (كفروا)؛ لأن تعليم السحر كفر في المعنى، ولم يجز العكبري[٧٩] إلا أن تكون في موضع الحال فقط، وأضاف كل من[٨٠] أبي حيان، وتلميذيه السفاقسي، والسمين وجها رابعا مع

ثلاثة الأوجه المتحصلة مما سبق، وهو أن تكون جملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك، واكتفى الألوسي[٨١] بثلاثة أوجه مما سبق وهي الحال والبدل والاستئناف، ولم يجز أن تكون مفعولا ثانيا، وذكروا في صاحب الحال إذا كانت حالا قولين: أحدهما: الضمير في (كفروا)، أي كفروا معلمين. والآخر: من (الشياطين) واعترض العكبري، والهمذاني وأبو حيان والسفاقسي عليه بأن (لكن) لا تعمل في الحال، وأجاب السمين والألوسي عن ذلك بأن (لكن) فيها رائحة الفعل.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون مفعولا ثانيا؛ لظهوره، ومقاربة الإجماع عليه حيث أجازوه جميعا عدا العكبري والألوسي، وهو يتفق– من حيث المعنى– مع القول بالاستئناف.

وفي الآية السابقة أيضا: ذكر النحاس[٨٢]في جملة (فيتعلمون) وجهين: **أولهما** وهو الأحسن عنده: أن تكون مستأنفة لا موضع لها، **والآخر**: أن تكون معطوفة، وفي المعطوف عليه ثلاثة أقوال: **أولها**: وهو منقول عن الفراء[٨٣] أنها معطوفة على (يعلمون الناس السحر) فيجوز في موضعها ما ذكرته سابقا، واعترض عليه النحاس بمثل ما اعترض الزجاج[٨٤] ؛ لأنه لو كان كذلك لقال: فيتعلمون منهم عودا بالضمير على الشياطين، إلا أنه عاد وصوَّبه على قول من قال: إن الشياطين هم (هاروت وماروت)، والثاني: من الأقوال في المعطوف عليه وهو منقول عن الفراء أيضا: أنها معطوفة على المعنى؛ لأن معنى (فلا تكفر): فلا تتعلم السحر، فيأبون فيتعلمون. والثالث: وهو منقول عن الزجاج أنها معطوفه على جملة مثبتة محذوفة، والتقدير: يعلمان فيتعلمون، واستغنى عن المحذوف بما في الكلام من الدليل عليه، وعلى القولين الثاني والثالث فلا موضع لها أيضا.

وقد تابع النحاسَ فيما ذكر من أوجه كلٌّ من[٨٥] مكي، وابن الأنباري، والعكبري، وقد استحسن مكي وابن الأنباري ما استحسنه من الاستئناف، بينما ذكر[٨٦] ابن عطية، والهمذاني وجه العطف على الأقوال السابقة في المعطوف عليه، وأجازا معه وجها آخر نسبه ابن عطية لسيبويه ولم يقل به[٨٧]، وهو أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهم يتعلمون، ويكون من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية.

وقد جمع متأخرو المفسرين والمعربين[٨٨] كأبي حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي الأوجه السابقة جميعا وأضافوا إليها وجها جديدا هو الظاهر عندهم، وهو الأرجح– والله تعالى أعلم– عندي، وهو أن تكون الجملة معطوفة على (وما يعلمان)؛ لأنه وإن كان منفيا لفظا فهو موجب معنى؛ لأن المعنى: يعلمان الناس السحر بعد قولهما: (إنما نحن فتنة) فيتعلمون، والضمير في فيتعلمون عائد على (أحد) حملا على المعنى، وهو وجه موافق لما ذكره الزجاج ونقله عنه كثيرون من تقدير فعل محذوف مثبت تقديره (يعلمان) دل عليه الكلام.

في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾[٨٩] أجاز النحاس[٩٠] في الآية احتمالين: **أحدهما:** وهو قول الزجاج[٩١] أن تكون جملة (يتلونه) خبرا للمبتدأ، فتكون في موضع رفع، **والآخر**: أن يكون الخبر (أولئك يؤمنون به)، ولم يحدد موضع جملة (يتلونه) على هذا الاحتمال.

وقد أجاز كل المعربين والمفسرين[٩٢] الاحتمالين السابقين، وجعلوا جملة (يتلونه) – إذا لم تكن خبرا– حالا من الكتاب أو من الضمير المنصوب في (آتيناهم)، وهي حال مقَدّرة؛ لأنهم لم يكونوا تاليين وقت إيتائهم الكتاب، إلا مكي بن أبي طالب، والهمذاني[٩٣] لم يجيزا إلا أن تكون حالا، ورفض مكي أن تكون هذه الجملة خبرا؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وقد أجابوا على اعتراض مكي السابق بأن المقصود باسم الموصول قوم مخصوصون هم الأنبياء، أو من قدموا مع جعفر بن أبي طالب من أهل الكتاب من الحبشة، وكانوا مؤمنين، أو من أسلم من أمة محمد– صلى الله عليه وسلم– والكتاب هو القرآن الكريم، أو غير ذلك مما يفيد الخصوص والعهد في اسم الموصول.

وأرى– والله تعالى أعلم– أن تكون جملة (يتلونه) هي الخبر،والجملة بعدها خبرا ثانيا أو مستأنفة؛ لظهور ذلك وتبادره إلى الذهن، وقد تم الرد على ما تُوُهِّمَ فيه.

في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾[٩٤] أجاز النحاس[٩٥] في موضع جملة (يحبونهم) وجهين: **أحدهما:** الرفع على أنها نعت لـ (مَنْ) على أنها نكرة موصوفة، فيكون الضمير المرفوع في (يحبونهم) عائدا على (من) جمعا باعتبار المعنى بعد أن عاد عليها مفردا باعتبار اللفظ في (يتخذ)، **والآخر**: النصب إما على أنه حال من الضمير في (يتخذ)، والقول في الضمير كما قيل سابقا، أو على أنها نعت للأنداد، والضمير المنصوب عائد عليهم.

وما ذكره النحاس وافقه فيه موافقة تامة كل المعربين والمفسرين المحددين لنطاق البحث[٩٦] عدا العكبري[٩٧] الذي أجاز الوجه الثاني فقط، والألوسي[٩٨] الذي أضاف وجها جديدا لما ذكره النحاس، وهو أن تكون جملة مستأنفة، فلا موضع لها حينئذٍ، وأرى– والله تعالى أعلم– أن تكون نعتا للأنداد لقربهم، أو مستأنفة لزيادة التنفير من صنيعهم؛ إذ لم يتخذوا أندادا فقط، بل يحبونهم كحب المؤمنين لله عز وجل.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[٩٩] أجاز النحاس[١٠٠] في جملة (أجيب) ثلاثة أوجه: **الأول**: أن تكون مستأنفة لا موضع لها، **والثاني**: أن تكون في موضع رفع خبرا ثانيا لـ (إني)، **والثالث**: أن تكون في موضع رفع نعتا لـ (قريب). ولم يجز[١٠١] مكي، والعكبري إلا الوجه الثاني مما سبق فقط، بينما أجاز[١٠٢] أبو حيان، والسمين الوجهين الثاني والثالث فقط، ولم يقل أحد غير النحاس– فيما أعلم– بالوجه الأول؛ ربما تماشيا مع ضابط يراعونه في إعرابهم يقول: إن جعل الكلام جملة واحدة أفضل من جعله جملتين[١٠٣]بغير فائدة، والراجح– والله تعالى أعلم– هو الوجه الثاني؛ لظهوره، وإجماعهم عليه.

في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾[١٠٤] أجاز النحاس[١٠٥] وجهين في موضع جملة (يصلي)، **أحدهما**: النصب على الحال من الضمير، ولم يبين أي ضمير، **والآخر**: الرفع، ولم يبين وجهه أيضا.

وقد تباينت توجيهات المفسرين والمعربين لموضع هذه الجملة، فقد أجاز الطبري، ومكي[١٠٦] وجها واحدا فقط هو النصب على الحال من الضمير في (قائم)، كما أجاز ابن عطية والعكبري[١٠٧] وجها واحدا فقط مغايرا لما سبق وهو الرفع على أنها نعت لـ (قائم)،وأجاز الهمذاني[١٠٨] النصب على الحال من الضمير في (قائم)، والرفع على أنها خبر ثانٍ لـ (هو)، وقد تحصل مما سبق وجه للنصب، ووجهان للرفع، ذكرها جميعا متأخرو المفسرين والمعربين[١٠٩]، وأجازوا أن تكون الحال حالا ثانية من ضمير المفعول في (فنادته) على مذهب من يجيز تعدد الحال.والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون في موضع نصب حالا ثانية أو في موضع رفع خبرا ثانيا أيضا؛ لظهورهما، وكثرة من أجازوهما، وهما متفقان من حيث المعنى؛ إذ الحال إخبار عن صاحبها في المعنى، والنداء كان وقت قيامه مصليا.

في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[١١٠] أجاز النحاس[١١١] في جملة (قد أهمتهم أنفسهم) الرفع من وجهين: أحدهما: أن تكون خبرا للمبتدأ، والآخر: أن تكون نعتا لـ (طائفة) وجملة (يظنون) هي الخبر.

وهذان الوجهان سبق النحاسَ إليهما كل من[١١٢] الفراء، والزجاج، وتابعه في إجازتهما معا كل من[١١٣] العكبري، والهمذاني، وأبي حيان، والسفاقسي، بينما لم يجز كل من[١١٤] مكي، وابن الأنباري إلا الأول، وأجاز الزمخشري[١١٥] الثاني فقط، وأضاف إليه وجها هو الأحسن عنده وهو أن تكون مستأنفة لا موضع لها؛ لأنه جعل خبر المبتدأ محذوفا، والتقدير: ومنكم طائفة، وذكر السمين والألوسي[١١٦] ثلاثة الأوجه المتحصلة مما سبق. وقد فصل العلماء بأكثر مما قال النحاس في موضع جملة (يظنون) إذا لم تكن هي الخبر فأجازوا أن يكون رفعا خبرا ثانيا أو نعتا ثانيا إذا كان الخبر محذوف، وأن يكون نصبا حالا من الضمير في (أهمتهم)، وأن تكون مستأنفة لا موضع لها. وأرى– والله تعالى– أن الوجهين الأولين جائزان مناسبان للمعنى؛ ليكون الكلام مترابطا في جملة واحدة وهو أولى من جعله جملتين، ولعدم

حاجتهما إلى تقدير مستغنى عنه إذا قيل: إن الخبر محذوف، وهما من الضوابط التي يراعونها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[١١٧] أجاز النحاس[١١٨] في موضع جملة (يتفكرون) ثلاثة أوجه: **أولها**: أن تكون في موضع نصب عطفا على الأحوال السابقة، **والثاني**: أن تكون لا موضع لها عطفا على صلة الموصول، **والثالث**: أن تكون مستأنفة فلا موضع لها أيضا. و لم يذكر مكي، وتابعه ابن الأنباري[١١٩] إلا الوجه الثاني فقط ، في حين لم يذكر جمهور المعربين والمفسرين[١٢٠] كالعكبري، والهمذاني، وأبي حيان، والسفاقسي، والسمين و إلألوسي إلا الوجهين الأول والثاني فقط، وذكر الألوسي أن عطفها على الأحوال غير ظاهر، أما الوجه الثالث فقد تفرد به النحاس، وهو يتصادم مع قاعدة جعْلِ الكلام جملة واحدة أولى من جعله جملتين. والراجح– والله تعالى أعلم– هو الوجه الثاني؛ لظهوره، وإجماعهم عليه، وعدم الاعتراض عليه.

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾[١٢١] أجاز النحاس[١٢٢] في موضع جملة (حصرت) ثلاثة أوجه: **أولها** وقد نسبه إلى الفراء، وقد قال به فعلا[١٢٣]: أن تكون في موضع نصب على الحال، والتقدير: قد حصرت صدورهم، وتقدير قد قبل الجملة الماضية الواقعة حالا هو مذهب البصريين[١٢٤]، ووافقهم الفراء، أما الكوفيون والأخفش، ووافقهم أبو حيان، وتلاميذه[١٢٥]، وكثير من الباحثين المعاصرين[١٢٦] فإنهم يجيزون ذلك دون تقدير قد، **والثاني**: أن تكون في موضع جر نعتا لـ (قوم)، **والثالث**: أن تكون مستأنفة لا موضع لها، إما على أنها دعاء عليهم، نسبه للمبرد، وقد قال به[١٢٧]، أو على أنها إخبار عنهم بعد إخبار.

وقد تفاوتت توجيهات المعربين والمفسرين لموضع هذه الجملة، قبل النحاس وبعده، فقد أجاز الفراء وجها واحدا أشرت إليه سابقا، بينما أجاز الزجاج[١٢٨] أن تكون حالا أو مستأنفة

على وجه الإخبار. وبعد النحاس تابعه مكيٌّ[١٢٩] في ثلاثة الأوجه التي ذكرها، ولكنه جعل الاستئناف إخبارا فقط. وأجاز الزمخشري[١٣٠] وجها واحدا مما ذكر النحاس وهو أن تكون حالا، وأضاف وجهين جديدين: أحدهما: أن تكون في موضع نصب نعتا لمحذوف، أي:أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، ونسب هذا الوجه خطأ للمبرد، والآخر: أن تكون لا موضع لها بدلا من جملة (جاءوكم) بيانا لها. وأجاز ابن عطية[١٣١] وجهي الحال والاستئناف على القولين فيه، وأورد اعتراضا على كونها دعاء عليهم؛ لأنه يؤدي إلى الدعاء عليهم بألا يقاتلوا قومهم، ثم أجاب عن هذا الاعتراض بأن المعنى أنهم لا قيمة لهم في قتالكم أو قتال قومهم. وأجاز ابن الأنباري[١٣٢] وجه الحال، ووجْهَي النعت فقط. وذكر المتأخرون[١٣٣] كالعكبري، والهمذاني، وأبي حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي، الوجه السابقة جميعا إلا العكبري فإنه لم ينقل أن تكون بدلا، وأضاف أبو حيان، ومن جاءوا بعده وجها جديدا نقلوه عن الجرجاني، وهو أن تكون هذه الجملة لا موضع لها جواب شرط محذوف مع فعله، والتقدير: إن جاءوكم حصرت صدورهم، وذكروا أنه لا حاجة للقول به لعدم الدلالة على ذلك.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون هذه الجملة في موضع نصب حالا مع عدم تقدير قد؛ لإجماعهم عليه جميعا دون غيره، ولموافقته لقراءة[١٣٤] الحسن، وقتادة، ويعقوب (حَصِرةً)، وقراءة الحسن أيضا في رواية عنه (حصراتٍ)، ومن قواعدهم أن الحمل على ما فيه توفيق بين القراءات أولى من غيره[١٣٥].

في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾[١٣٦] أجاز النحاس[١٣٧] في موضع جملة (لعنه الله) وجهين: **أحدهما:** أن تكون في موضع نصب نعتا للشيطان، **والآخر**: أن تكون لا موضع لها مستأنفة على وجه الدعاء عليه. وقد وافق النحاسَ في إجازة هذين الوجهين جميع المفسرين والمعربين الواقعين في نطاق البحث[١٣٨]، عدا الزمخشري[١٣٩] الذي لم يجز إلا الأول فقط، وأضاف كل من[١٤٠] أبي حيان، وتلميذيه السفاقسي، والسمين إليهما قولا آخر في الوجه الثاني، وهو أن تكون مستأنفة إخبارا من الله

عز وجل عنه لا على جهة الدعاء عليه. والراجح– والله تعالى أعلم– هو الوجه الأول؛ لإجماعهم عليه، ولأنه يؤدي إلى أن يكون الكلام جملة واحدة متماسكة، وهو أولى عندهم كما أشرت أكثر من مرة.

في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾[١٤١] أجاز النحاس[١٤٢] في جملة (أُحِلَّ) وجهين: **أحدهما**: أن تكون في موضع رفع خبرا لـ (ماذا) على أن (ما) اسم في محل رفع مبتدأ، و(ذا) زائدة. **والآخر**: أنها لا موضع لها صلة الموصول على أن (ذا) اسم موصول هو الخبر. وهذان الوجهان تابع النحاسُ فيهما شيخه الزجاجَ[١٤٣]، وقد أجازهما كل المفسرين والمعربين[١٤٤] الذين لهم أقوال في هذه الآية،ولكنهم جعلوا (ماذا) كلها اسما واحدا، ولم يجعلوا جميعا (ذا) زائدة كالنحاس عدا الزمخشري[١٤٥] الذي أجاز الأول فقط. والجواز هنا مبني على مسألة خلاف نحوي[١٤٦] حول (ماذا) هل هي اسم واحد أو اسمين هما ما، وذا الموصولة؟، وكلاهما– والله أعلم– جائز.

في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[١٤٧] أجاز النحاس[١٤٨] في موضع جملة (تجري) وجهين: **أحدهما**: أن تكون في موضع نصبٍ حالا لم يبين صاحبها ولا عاملها، **والآخر**: أن تكون لا موضع لها استئناف إخبار عنهم. وهذان الوجهان تابعَ فيهما شيخَه الزجاجَ[١٤٩]، وأجازهما معا من بعده كل من[١٥٠] الهمذاني، والسمين، والألوسي، بينما لم يجز كل من[١٥١] مكي، وابن الأنباري، والعكبري إلا الأول فقط ، وبينوا جميعا أنها حال من ضمير المضاف إليه في (صدورهم) والعامل فيها معنى الإضافة، أو (نزعنا)، بينما اختار أبو حيان[١٥٢] الوجه الثاني فقط، واعترض على كونها حالا بأن معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا أمكن تجريد المضاف وإعماله فيما بعده رفعا أو نصبا، كما أن (تجري) ليس من صفة فاعل (نزعنا) ولا مفعوله، وأجاب السمين على اعتراض شيخه بأنه قد تقدم غير مرة جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه.

والراجح عندي– والله أعلم– أن تكون في موضع الحال؛ لظهوره ومقاربة الإجماع عليه، ولقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[١٥٣]، ومن ضوابط الإعراب عندهم أن القرآن نص واحد يفسر بعضه بعضا[١٥٤]، واعتراض أبي حيان عليه ناتج عن موقفه المتشدد من قضية مجيء الحال من المضاف إليه، وهي قضية قد ناقشتها في رسالتي للدكتوراه[١٥٥]، وبينت مواقف العلماء فيها ما بين مجيز مطلقا ورافض متشدد، ومنهم أبوحيان[١٥٦] وتلميذاه السفاقسي، والسمين، إلا أن السمين خالفه في هذه الآية فقط، ومتوسط يجيزه بشرط أن يكون المضاف جزء ما أضيف إليه[١٥٧]، كما بينت أن الأصوب فيها هو مذهب من يجيز ذلك مطلقا دون شرط أو قيد لكثرته في القرآن الكريم.

في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[١٥٨] أجاز النحاس[١٥٩] أن يكون الضمير في جملتي (تطهرهم وتزكيهم) للنبي– صلى الله عليه وسلم– نقل ذلك عن الزجاج، وقد قال به فعلا[١٦٠]، فتكون جملة (تطهرهم) مستأنفة لا موضع لها، وجملة (تزكيهم) معطوفة عليها، وأن تكون في موضع نصبٍ حالا، والثانية معطوفة عليها أيضا، **وأن يكون الضمير** للصدقة فتكون الجملة الأولى في موضع نصب نعتا لها، والثانية معطوفة عليها، ويكون (بها) توكيدا، نقل ذلك عن الأخفش، وقد قال به فعلا[١٦١]، وأن يكون الضمير في (تطهرهم) للصدقة، وفي (تزكيهم) للنبي– صلى الله عليه وسلم– ولم يذكر موضع الجملتين على هذا الاحتمال، ويمكن فهمه من خلال ما سبق.

والحقيقة أن توجيهات المعربين والمفسرين[١٦٢] الذين جاءوا بعد النحاس لم تخرج كثيرا عما ذكره إلا ما ذكره مكيٌّ، وتابعه ابن الأنباري[١٦٣] من جواز أن تكون الجملة الأولى نعتا، والضمير فيها للصدقة، والثانية حالا من الضمير المستتر في (خذ) والضمير فيها للنبي– صلى الله عليه وسلم– وردَّه ابن عطية[١٦٤] لوجود واو العطف؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون المعنى: خذ من أموالهم صدقة مطهِّرةً ومزكِّيا بها، وهو فاسد، وجوَّز أبو حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي[١٦٥] قول مكيّ بتقدير مبتدأ قبل (تزكيهم) أي: وأنت تزكيهم، وما أجازه

العكبري، والهمذاني[١٦٦]، ونقله مَنْ جاءوا بعدهما من جواز أن تكون الجملة الأولى في موضع النعت للصدقة، والثانية معطوفة عليها حتى مع كون الضمير في الجملتين للخطاب، ويكون العائد عليها محذوفا، والتقدير: تطهرهم بها وتزكيهم بها، فحذف الأولى لدلالة الثانية، كما أجاز الألوسي أن تكون جملة (تزكيهم) مستأنفة إذا كان الضمير فيها للخطاب.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن يكون الضمير في الجملتين للخطاب، وذكر ابن عطية أن ذلك أحسن ما قيل فيها، فتكون الأولى نعتا للصدقة، والثانية معطوفة عليها على ما ذكر العكبري من حذف الرابط من الجملة الأولى لدلالة الرابط في الجملة الثانية عليه؛ لظهوره، وعدم الاعتراض عليه، ولأنه يؤدي إلى تماسك الكلام، وترابطه بعود الضمير فيهما معا إلى مرجع واحد، والمحذوف لدليل كالمذكور تماما[١٦٧].

في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[١٦٨] أجاز النحاس[١٦٩] في موضع جملة (ترونها) ثلاثة أوجه: **أولها**: أن تكون في موضع نصبٍ حالا من السموات، أي: رفعها مرئيةً بغير عمد، **والثاني**: أن تكون مستأنفةً لا موضع لها، أي: خلقها بغير عمد، وأنتم ترونها كذلك، وضمير المفعول على هذين الوجهين في (ترونها) للسموات، والثالث: أن تكون في موضع جرٍ نعتا للعمد، أي: بغير عمدٍ مرئيّةٍ، ولو كانت بعمد لرأيتموها، وضمير المفعول في هذا الوجه عائد على العمد.

وقد سبق الفراءُ، والزجاجُ[١٧٠] النحاسَ إلى إجازة الوجهين الثاني والثالث فقط، ووافقهما في الاقتصار على هذين الوجهين من بعد النحاس الزمخشريُّ[١٧١]، بينما تابع النحاسَ في إجازة ثلاثة الأوجه كثيرٌ من المعربين والمفسرين[١٧٢] كمكي، والهمذاني، وأبي حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي، بينما لم يجز كل من[١٧٣] ابن عطية، وابن الأنباري، والعكبري إلا الوجهين الأول والثالث فقط، وأضاف أبوحيان، والسفاقسي، والسمين و قولا آخر في وجه الاستئناف، وهو أن تكون الجملة خبرا لفظا أمرا معنى، أي: رَوْهَا وانظروا إليها، ولكنهم ذكروا أن ذلك بعيد.

والراجح– والله تعالى أعلم– أنها في موضع النعت للعمد، والضمير عائد عليها لقربها؛ لإجماعهم على هذا الوجه دون غيره، ولقراءة أُبَيٍّ[١٧٤]: (ترونه)، وقد فصَّل كثير منهم في وجه النعت، وذكروا أن النفي على هذا الوجه إما متسلط على الصفة والموصوف جميعا، بمعنى أنه لا عمد لها فتُرَى، أو متسلط على الصفة فقط، أي: لا عمد مرئية لها، فيجوز أن تكون لها عمد لكنها لا تُرَى، وروى ابن عطية، وأبو حيان، وتلميذيه السفاقسي، والسمين، عن ابن عباس[١٧٥] أنه قال: وما يدريك أنها بعمد لا تُرَى، وذكروا أنه قول مجاهد وقتادة، ولكنهم ذكروا أن ذلك ضعيف، والجمهور على أنها لا عمد لها على الإطلاق، والصواب أن علم ذلك عند لله عز وجل.

في قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[١٧٦] أجاز النحاس[١٧٧] في موضع جملة (لا تخاف) ثلاثة أوجه: أولها: وهو قول الأخفش[١٧٨] لم يجز غيره أن تكون في موضع نصبٍ نعتا ثانيا للطريق، والعائد منها إليه محذوف، أي: لا تخاف فيه، وهذا على مذهب البصريين[١٧٩] في جواز حذف حروف الجر مع الصفات مطلقا كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[١٨٠]، أي: تجزي فيه، والكوفيون لا يجيزونه إلا مع الظروف، والثاني: وهو قول الفراء، والزجاج[١٨١] لم يجيزا غيره، أن تكون مستأنفة لا موضع لها، والثالث: أن تكون في موضع نصبٍ حالا من الضمير المستتر في (اضرب) أي: اضرب لهم طريقا غيرَ خائف.

وقد تابع النحاسَ في إجازة ثلاثة الأوجه أكثر المعربين والمفسرين[١٨٢] كمكيّ، والعكبري، والهمذاني، والسفاقسي، والسمين، والألوسي، بينما لم يجز الزمخشري، وابن الأنباري[١٨٣] إلا الوجه الأخير فقط، وأجاز أبو حيان[١٨٤] وجهين فقط، هما الأول والأخير. وأرى– والله تعالى أعلم– أن ثلاثة الأوجه جائزة مناسبة لمعنى وسياق الآية، يترجح الأخير بمقاربة الإجماع عليه حيث أجازوه جميعا عدا الفراء والزجاج والأخفش.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[١٨٥] أجاز النحاس[١٨٦] في موضع جملة (يصدون) وجهين: **أولهما**، وقد سبقه إليه الفراء في أحد قوليه، والزجاج[١٨٧]: أن تكون لا موضع لها معطوفة على صلة الموصول (كفروا)، وجاز عطف المضارع على الماضي مراعاة للمعنى، فكأنه قال: إن الكافرين والصادِّين، أو لأنه عطف جملة على جملة بغض النظر عن زمنهما، والآخر: أن تكون في موضع نصبٍ حالا لم يبين صاحبها، وهو واو الجماعة في (كفروا). وقد أجاز الفراء وجها آخر– في ظاهر كلامه– مع الوجه الأول من الوجهين السابقين لم ينقله النحاس، وهو أن تكون في موضع رفع عطفا على جملة وقعت خبرا لإن، وكأن التقدير[١٨٨]: إن الذين كفروا يخالفون ويصدون.

وقد اختلفت توجيهات المفسرين والمعربين لموضع هذه الجملة حيث ذكر كل من[١٨٩] مكي، وابن الأنباري، والعكبري، والهمذاني وجها ثالثا مع الوجهين اللذين ذكرهما النحاس، وهو أن تكون في موضع رفع خبرا لإنَّ على زيادة الواو على مذهب الكوفيين والأخفش[١٩٠]، وذكر ابن الأنباري أن زيادتها زعمٌ كوفيٌّ مما يعني أنه لا يوافق عليه، بينما لم يجز كل من[١٩١] الطبري، والزمخشري إلا الوجه الأول فقط مما ذكر النحاس، وصححوا عطف المضارع على الماضي بأن المضارع هنا لا يراد به زمن معين من حال أو استقبال، وإنما يراد به مجرد الاستمرار، وأجاز ابن عطية[١٩٢] وجها واحدا جديدا وهو أن تكون في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف، أي: وهم يصدون، والجملة في موضع الحال، وذكر أن القول بأنها في موضع خبر إن على زيادة الواو مُفسدٌ للمعنى، وأجاز كل من[١٩٣] أبي حيان، و السفاقسي أن تكون معطوفة على جملة الصلة لا محل لها؛ وأن تكون في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف، واعترضا على القول بأنها في موضع خبر إن على زيادة الواو بأن ذلك قول كوفيٌّ مرغوب عنه، وأجاز السمين[١٩٤] وجه العطف فقط، واعترض على جعلها في موضع نصبٍ حالا، وذكر أنه فاسد ظاهرا؛ لأنه مضارع مثبت فلا تدخل عليه الواو، وما ورد منه مؤول فلا يحمل عليه القرآن، كما اعترض على قول ابن عطية بأن زيادة الواو يؤدي إلى

فساد المعنى؛ لأن القول به ليس فيه فساد معنى، وإنما المانع هو أمر متعلق بالصناعة عند البصريين، وأجاز الألوسي[١٩٥] ثلاثة أوجه هي العطف على الماضي، وأن تكون خبر مبتدأ محذوف، وأن تكون في موضع الحال بدون تقدير مبتدأ.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون هذه الجملة معطوفة على جملة الصلة لا موضع لها؛ لظهوره، وإجماعهم عليه، وعدم الاعتراض عليه، ولا أدري سببا للقول بغيره، وسوغ عطف المضارع على الماضي ما ذكروه من أنه لا يراد به زمن معين كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾[١٩٦]، أو لوقوع المضارع موقع الماضي أو الماضي موقع المضارع، وذكر الهمذاني أن ذلك شائع في كلام القوم، "وفي الكتاب العزيز كثير شائع، وشهرته تغني عن ذكره"[١٩٧]

في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗا﴾[١٩٨] أجاز النحاس[١٩٩] في موضع جملة (يعبدونني) وجهين سبقه إليهما الزجاج[٢٠٠]، وتابعه في إجازتهما معا كل من[٢٠١] مكيٌّ، والزمخشري، والهمذاني: **أحدهما**: ولم يجز كل من[٢٠٢] ابن الأنباري، والعكبري غيره أن تكون في موضع نصبٍ حالا لم يبين صاحبها، وقد بينها غيره بأنها إما حال من الذين، أو من مفعول ليستخلفنهم، أو من فاعله، أو من مفعول ليبدلنهم، أو من فاعله، **والآخر**: ولم يجز ابن عطية غيره أن تكون مستأنفة لا موضع لها، قال: " فعل مستأنف، أي: هم يعبدونني"[٢٠٣]، وأجاز كل من[٢٠٤] أبي حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي وجها ثالثا مع الوجهين السابقين نسبه أبو حيان لابن عطية والحوفي، بينما نسبه السفاقسي للزمخشري خطأً وللحوفي، وهو أن تكون في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف، وهو حذف مستغنى عنه ولا حاجة إليه، ومفهوم خطأ من كلام ابن عطية الذي نقلت نصه سابقا. والراجح عندي– والله

تعالى أعلم– أن تكون في موضع نصب حالا مما ذُكِرَ؛ لمقاربة الإجماع عليه دون غير حيث أجازوه جميعا عدا ابن عطية، ولأنه يؤدي إلى تماسك الكلام وترابطه.

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾[٢٠٥] ذكر النحاس[٢٠٦] أن جملة (فتحت) لا موضع لها من وجهين تابعه في ذكرهما كل من[٢٠٧] ابن الأنباري، والعكبري: **أحدهما**: أنها جواب إذا وهو قول الفراء[٢٠٨] جريا منه على مذهب الكوفيين والأخفش[٢٠٩] في زيادة الواو ، وذكر النحاس أنه خطأ عند البصريين، والآخر: نسبه للمبرد[٢١٠]، وقد قال به أنها معطوفة على جملة (جاءوها)، وجواب إذا محذوف، والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها إلى آخر الآية سعدوا، وهذان الوجهان نقلهما النحاس عن شيخه الزجاج[٢١١] إلا أنه أهمل وجها أجازه الزجاج، ولم ينقله، وهو أن تكون الجملة في موضع نصب حالا من واو الجماعة، والخبر محذوف أيضا، والتقدير: حتى إذا جاءوها جاءوها وقد فتحت أبوابها، وهذا الوجه لم يذكر الألوسي[٢١٢] غيره.

وقد تابع الزجاجَ في ذكر ثلاثة الأوجه التي ذكرها كل من[٢١٣] الهمذاني، والسمين، بينما ذكر كل من[٢١٤] مكي، وابن عطية، وأبي حيان، والسفاقسي وجهين: هما أن تكون جوابا على قول الكوفيين، وأن تكون في موضع الحال، والجواب محذوف، بينما أجاز الزمخشري وجهين: هما أن تكون حالا أو معطوفة، والخبر على الوجهين محذوف.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، أو في موضع الحال، وجواب إذا محذوف " للإيذان بأن لهم حينئذٍ من فنون الكرامات ما لا يحيط به نطاق العبارات"[٢١٥]، ولأنه صفة ثواب أهل الجنة " فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف"[٢١٦]

في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡ﴾[٢١٧] أجاز النحاس[٢١٨] في موضع

جملة (تلقون) النصب من وجهين: **أحدهما**: أن تكون حالا، لم يبين صاحبها، وهو واو الجماعة في (تتخذوا)، **والآخر**: ولم يجز كل من[٢١٩] مكيٌّ، وابن عطية غيره أن تكون نعتا لـ (أولياء).

وقد تفرد النحاس في إجازة هذين الوجهين فقط دون غيرهما، فقد أجاز الفراء[٢٢٠] وجها واحدا وهو أن تكون لا موضع لها صلةً للأولياء على مذهب الكوفيين في أن النكرة توصل كما توصل باقي أسماء الموصول[٢٢١]، وأجاز كل من[٢٢٢] ابن الأنباري، والعكبري الوجه الأول فقط، وأضافا إليه وجها جديدا، وهو أن تكون لا موضع لها مستأنفة، وذكر كل من[٢٢٣] الزمخشري، والهمذاني، والألوسي ثلاثة أوجه، هي أن تكون حالا أو نعتا أو مستأنفة، وأضاف كل من[٢٢٤] أبو حيان، والسفاقسي، والسمين لما ذكره الزمخشري قول الفراء مع نسبته إليه، وذكروا أن ذلك مذهب كوفي وجريا على أصولهم من أن النكرة توصل كغيرها من الموصولات، واعترض أبو حيان على وجهي الحالية والوصفية؛ لأن فيهما تقييدا للنهي بهما، وهم منهيون عن اتخاذهم أولياء مطلقا، ورد السمين على شيخه في هذا الاعتراض بأن الإطلاق معلوم من القواعد الشرعية، ومن ثم فلا مفهوم لهذين القيدين ألبتة.

والراجح– والله تعالى أعلم– هما الوجهان اللذان ذكرهما النحاس؛ لظهورهما، وكثرة القائلين بهما مقارنة بغيرهما، ولأنهما يؤديان إلى ترابط الكلام، وخروجه جملة واحدة، أما اعتراض أبي حيان فقد تولى السمين الرد عليه.

وفي الآية السابقة أيضا أجاز النحاس[٢٢٥] في موضع جملة (تسرون) ما أجازه في جملة (تلقون)، قال: " (تسرون إليهم بالمودة) مثل (تلقون)"، وعلى ذلك فهي في موضع نصب إما حالا أخرى أو نعتا آخر.

وقد اختلفت توجيهات المفسرين والمعربين لموضع هذه الجملة، وتباينت، فلم يجز الزمخشري[٢٢٦] إلا وجها واحدا وهو أن تكون مستأنفة لا موضع لها، وأجاز ابن عطية[٢٢٧] الوجه الذي أجازه الزمخشري، وأضاف إليه وجهين آخرين: أحدهما: أن تكون بدلا من جملة (تلقون)، والثاني: أن تكون في موضع رفعٍ خبر مبتدأ محذوف، أي: وأنتم تسرون، ولم يجز

ابن الأنباري[٢٢٨] إلا وجها واحدا، وهو أن تكون في موضع نصب حالا ثانية، كما أجاز العكبري[٢٢٩] وجها واحد تفرد به، وهو أن تكون توكيدا لجملة (تلقون)، وذكر الهمذاني[٢٣٠] الأوجه السابقة جميعا عدا وجهي النعت وأن تكون خبر مبتدأ محذوف، وذكر كل من[٢٣١] أبي حيان، والسفاقسي، والألوسي ثلاثة الأوجه التي أجازها ابن عطية مع نسبة وجهي البدل والخبر إليه، وذكر أبو حيان، وتابعه السفاقسي أنها إذا كانت بدلا فهو شبيه ببدل الاشتمال؛ لأن الإلقاء يكون سرا وجهرا، وذكر الألوسي، أنه يجوز أن يكون بدل اشتمال كما ذكر أبو حيان، وأن يكون بدل كل من كل إن أريد بالإلقاء الإلقاء خُفْيةً، وأن يكون بدل بعض من كل إن أريد بالإلقاء العموم، واعترض الألوسي على كونها خبر مبتدأ محذوف لحاجته إلى تقدير، وذكر السمين[٢٣٢] أقوال السابقين جميعا عد أن تكون نعتا ثانيا، وذكر أن جعلها توكيدا كما ذكر العكبري فيه نظر؛ لأن الإلقاء أعم من أن يكون سرا أو جهرا.

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون مستأنفة؛ لظهوره، وكثرة القائلين به فقد أجازوه جميعا عدا النحاس، وابن الأنباري، والعكبري، بل إن الزمخشري لم يجز غيره ، ويكون ذلك تبكيتا لهم وتوبيخا على إسرارهم المودة متناسين أن الله عز وجل يستوي عنده السر والجهر؛ ولذلك عقب سبحانه وتعالى بقولة: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ﴾.

في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[٢٣٣] ذكر النحاس[٢٣٤] في موضع جملة (يحمل) وجهين: **أحدهما** : أن تكون في موضع نصب على الحال من (الحمار). **والآخر**: نسبه بصيغة الزعم للكوفيين ما يعني اعتراضه عليه، أن تكون لا موضع لها صلةً للحمار؛ لأنه بمنزلة النكرة وهي توصل عندهم كسائر أسماء الموصول كما بينت سابقا، وهو أحد قولي الفراء[٢٣٥] في الآية، وقوله الآخر أن تكون مستأنفة لا موضع لها لتفسير المثل.

وقد ذكر أكثر المعربين[٢٣٦] وجهين في موضع هذه الجملة: **أحدهما**: ولم يذكر كل من[٢٣٧] مكي، والعكبري غيره أن تكون في موضع نصب على الحال كما ذكر النحاس، **والآخر**: أن تكون في موضع نعت للحمار؛ لأنه بمنزلة النكرة؛ لأن (أل) فيه للجنس، بينما

ذكر ابن الأنباري[٢٣٨] الوجهين اللذين ذكرهما النحاس إلا أنه فسر مذهب الكوفيين خطأً بأن الجملة صلة لموصول محذوف، أي: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارا، وذكر أن ذلك غير جائز عند البصريين، لا يجيزون حذف الموصول[٢٣٩].

والراجح– والله تعالى أعلم– أن تكون الجملة في موضع نصبٍ حالا؛ لظهوره، ومقاربة الإجماع عليه حيث أجازوه جميعا عدا الفراء، وذكر بعضهم أنه قول الجمهور.

في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدْنَهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾[٢٤٠] أجاز النحاس[٢٤١] في موضع جملة (مُلِئت) النصب من وجهين تابعه فيهما كل المعربين[٢٤٢] بلا استثناء: **أحدهما:** وهو الظاهر عند أبي حيان، والسفاقسي، والسمين، والألوسي[٢٤٣]، أن تكون في موضع الحال بتقدير قد أو بدونه على الخلاف البصري الكوفي الذي أشرت إليه سابقا، وذلك على أن الفعل (وجد) متعد لواحد بمعنى: صادفناها وأصبناها، **والآخر**: وهو الأحسن عنده، وعند مكي[٢٤٤] أن تكون في موضع المفعول الثاني على أن (وجد) متعد لمفعولين بمعنى علِمْناها. وأرى– والله تعالى أعلم– أن الوجهين جائزان مناسبان للمعنى.

في قوله تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾[٢٤٥] أجاز النحاس[٢٤٦] في موضع جملة (لا يرون) النصب من وجهين أجازهما من بعده أكثر المعربين والمفسرين[٢٤٧]: **أحدهما**: ولم يجز ابن الأنباري[٢٤٨] غيره أن تكون في موضع حال من ضمير المفعول في (جزاهم)، **والآخر**: ولم يجز الزمخشري[٢٤٩] غيره أن تكون في موضع النعت للجنة. وأرى والله تعالى أعلم– أن الوجهين جائزان مناسبان للمعنى، وإن كنت أميل إلى الثاني منهما؛ لأن السياق سياق ذكرٍ لصفات الجنة التي أعدها لهم جزاء على ما قدموه من أعمال صالحة.

الخاتمة:

ثبت من خلال البحث أن النحاس كان عَلَمًا من أعلام النحو وإعراب القرآن الكريم في القرون الأربعة الأولى من الهجرة، وأن كتابه إعراب القرآن يمثل قمة نضجه العلمي، ويعتبر واحدا من أهم كتب إعراب القرآن، وحلقة من أهم حلقاته التي لا يمكن تجاهل قيمتها العلمية في هذا المجال، كما أظهر البحث أهمية النحو والإعراب لتفسير القرآن الكريم وفهم تراكيبه، وإدراك معانيه.

كما ثبت أيضا من خلال البحث تعدد روافد فكر النحاس مع استقلال في شخصيته وفكره النحوي؛ إذ لم تمنعه استفادته من جهود من سبقوه كالفراء، والزجاج، والمبرد من أن يستقل في اختياراته للأوجه أحيانا، بل إن المعربين والمفسرين كانوا يتابعونه متابعة تامة في بعض الأحيان.

ظهر من خلال البحث أيضا أن النحاس كان دقيقا أمينا في نسبة الآراء إلى أصحابها؛ إذ لم أقف على نقلٍ نقله من أحد العلماء يخالف ما في كتبه، كما حدث ذلك مع بعض المعربين والمفسرين أحيانا.

ظهر من خلال البحث أيضا أن النحاس قد غفل– كغيره من المعربين– أحيانا عن بعض ضوابط إعراب القرآن الكريم مثل قولهم: إن ما لا يحتاج إلى إضمار أولى، وقولهم: إن الحمل على ما يؤدي إلى توافق القراءات أولى، وقولهم: إن جعل الكلام جملة واحدة أولى من جعله جملتين.

ظهر من خلال البحث أيضا أن النحاس كان يذكر الأوجه أحيانا مجملة دون تفصيل كأن يجعل الجملة في موضع الحال دون أن يذكر صاحبها ولا عاملها.

ظهر أيضا من خلال البحث أن هناك أسبابا مختلفة أدت إلى تعدد توجيهات النحاس لموضع الجملة الفعلية كتعدد معاني الواو، وتعدد مرجع الضمير، واحتمال المعنى لأكثر من وجه، وغياب العلامة الإعرابية.

وأخيرا أُوصي إخواني من الباحثين بدراسة النحو من خلال كتب إعراب القرآن الكريم؛ لأنها تمثل منبعا ثريا لاستخلاص القواعد والحكم على آراء العلماء ومدى تناسقها، كما إنها تمثل ميدانا مهما من ميادين التفاعل بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية عامة، ونص مقدس كالقرآن الكريم على وجه الخصوص.

والحمد لله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات في البدء والمنتهى.

الهوامش :

(١) النحو الوافي: ١/ ١.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري/ ٩٥، وقد عَدَّ حاجي خليفة علم النحو من فروض الكفاية وهي "كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمر الدنيا وقانون الشرع" يُنْظر كشف الظنون: ١/ ٢٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن : ١/١، و٢، وينظر : المحرر الوجيز ٣/١، و١٤، و١٥، والتبيان للعكبري:١/١، والبحر المحيط ١١/١، و١٤.

(٤) كشف الظنون: ١/ ٣٥.

(٥) وهو تلميذ أبي حيان وكثير المتابعة له، وكتابه المجيد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط بدار الكتب المصرية، وقد اطلعت عليه محققًا في رسالتي دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة الأزهر، الأولى أعدها الدكتور/ عبد العزيز أحمد محمد إسماعيل، وعنوانها: تحقيق النصف الأول من كتاب المجيد، وتقع في مجلدين كبيرين يبلغ عدد أوراقها (١١٠٥) ورقة. الثانية أعدها الدكتور/ علي محمود محمد بن الناجي، وعنوانها: تحقيق النصف الثاني من كتاب المجيد، وتقع في مجلدين كبيرين أيضًا وعدد أوراقها (١٢١٨) ورقة، والكتاب من مصادر البحث، وقد أشرت في الحواشي إلى الرسالة الأولى اختصارًا بـ "المجيد أ" وإلى الثانية بـ " المجيد ب".

(٦) مقدمة ابن خلدون: ١/ ٨٨.

(٧) يُنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/ ٢٢٠، نزهة الألباء/٢١٧، ووفيات الأعيان: ٩٩/١، وانباه الرواه: ١٣٦/١، والبلغة للفيروزابادي/٨٤، وحُسْن المحاضرة للسيوطي: ٥٣١/١، ونشأة النحو للشيخ الطنطاوي/١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٩/١ وما بعدها من مقدمة المحقق.

(٨) يقال لمن يعمل في صناعة النحاس: الصُّفار أيضا ربما نظرا للون النحاس الأصفر.

(٩) لم تذكر المصادر –كعادتها في عدم معرفة سنة ميلاد العلماء نظرا لعدم شهرتهم آنذاك– السنة التي ولد فيها، ولكن نستنبط من تاريخ وفاته أنه ولد وعاش في بدايات النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.

(١٠) وهو أبو الحسن علي بن سليمان، أما الأوسط فهو سعيد بن مسعدة صاحب المعاني، وأما الأكبر فهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد.

(١١) ويُعَدُّ من أشهر تلاميذه وأنبههم، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عنه كثيرا في إعرابه.

(١٢) انظر إعراب القرآن للنحاس/ ١٤– ١٧ من مقدمة المحقق.

(١٣) للوقوف على تلاميذه ينظر إعراب النحاس/ ١٧– ٢١ من مقدمة المحقق.

(١٤) قيل: إنه جلس على ضفاف النيل يقَطِّع بيتا من الشعر، فرآه رجل من العامة، وظن أنه يَسْحر النيلَ حتى لا يفيض فترتفع الأسعار، فدفعه برجله، وأخذه التيار فلم يعثر له على أثر.

(١٥) تمت طباعته بتحقيق الدكتور زهير غازي في خمسة مجلدات، وقد اعتمدت على هذه الطبعة في هذا البحث.

(١٦) طبقات النحويين واللغويين/ ٢٢٠.

(١٧) انظر إعراب النحاس/ ٦٦– ٨٢ من مقدمة المحقق.

(١٨) طبعته دار القلم العربي بحلب بسوريا، طبعة خامسة عام١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(١٩) انظر مغني اللبيب: ٢/ ٤٧٢– ٤٩٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل/ ٣٦– ١٢٦.

(٢٠) النساء/ ٤٣.

(٢١) ويرى ابن الحاجب أنها في موضع نصب مفعول مطلق نوعي: الأمالي النحوية لابن الحاجب: ٨٨/١، ومغني اللبيب: ٢/ ٤٧٤.

(٢٢) مريم/ ٣٣.

(٢٣) الأعراف/ ١٨٦.

(٢٤) الروم/ ٣٦.

(٢٥) فصلت/ ٤٣.

(٢٦) الغاشية/ ٢٢، و٢٣.

(٢٧) انظر مغني اللبيب: ٢/ ٤٤٠– ٤٧٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل/ ١٤٣– ٢٦٨.

(٢٨) آل عمران/ ٥٩.

(٢٩) البقرة/ ٦.

(٣٠) إعراب النحاس: ١/ ١٨٤.

(٣١) المقتضب: ٨٤/١.

(٣٢) لأنه في قوة التأويل بمفرد، وفي وقوع الجملة فاعلا خلاف بين النحاة، فجمهور البصريين يشترطون في الفاعل أن يكون اسما أو ما هو في تأويله كما هو الحال هنا، بينما أجاز هشام، وثعلب، وجماعة من الكوفيين وقوع الجملة فاعلا مطلقا، وأجازوا: يعجبني يقوم زيد، انظر البحر المحيط: ٧٧/١، ومغني اللبيب: ٤٩١/٢.

(٣٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٢٠/١، والكشاف:١٦٣/١، والمحرر الوجيز:١١١/١، والتبيان:٢١/١، والفريد:٢١٠/١، والبحر المحيط:٧٧/١، والدر المصون:١٠٥/١، وروح المعاني:١٢٨/١.

(٣٤) يجيزه الجمهور، ومنعه ابن عصفور، انظر: شرح التسهيل: ٣٢٦/١، وأوضح المسالك: ٢٠٦/١، وحاشية الصبان: ٣٥٠/١، وهمع الهوامع: ٣٤٦/١.

(٣٥) الحجة: ٢٦٨/١.

(٣٦) على التوالي: البحر المحيط: ٧٧/١، والدر المصون: ١٠٥/١، وروح المعاني: ١٢٨/١.

(٣٧) البحر المحيط: ١٣٨/١٠، والمجيد ب: ١٠٤٧، والدر المصون: ٤٦٣/٢.

(٣٨) البيان: ١٢٤/١، والبحر المحيط: ٦١/١، و٤٢٤، و٢/ ٣٢٧، و٨٥/٤، و١٨٠.

(٣٩) البقرة/١٩.

(٤٠) إعراب النحاس: ١٩٤/١.

(٤١) مشكل إعراب القرآن: ٢٨/١.

(٤٢) البقرة/١٧.

(٤٣) منع ذلك مطلقا الفارسي وابن عصفور: انظر: شرح التسهيل: ٣٤٨/٢، وأوضح المسالك: ٢٩٣/٢، وحاشية الصبان: ٢٧٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٣/٢.

(٤٤) التبيان: ٣٦/١، والفريد: ٢٣٦/١، والبحر المحيط: ١٤٠/١، والمجيد: أ/١٠٣، والدر المصون: ١٣٧/١.

(٤٥) روح المعاني: ١٦٧/١.

(٤٦) البقرة /٤٩.

(٤٧) إعراب النحاس: ٢٢٣/١.

(٤٨) معاني الأخفش: ٩٢/١.

(٤٩) جامع البيان: ٦٤٤/١.

(٥٠) وهو مما تختص به (كان) أن تعمل محذوفة مع اسمها، انظر: الكتاب: ١٤٩/٣، وشرح المفصل: ٩٦/٢، والتصريح: ١٩٣/١، وهمع الهوامع: ٣٨٢/١،وهو كثير في القرآن الكريم:انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣جـ٣٦٧/١.

(٥١) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ٤٦/١، والتبيان: ٦١/١.

(٥٢) على التوالي: المحرر الوجيز: ٢٠٦/١، والبحر المحيط: ٣١٢/١، والمجيد: أ/١٩٩، وروح المعاني: ٢٥٣/١.

(٥٣) الدر المصون: ٢١٨/١.

(٥٤) البقرة /٨٥.

(٥٥) إعراب النحاس: ٢٤٣/١.

(٥٦) الكتاب: ٢٣٠/٢، لا يجيز حذف حرف النداء مع المبهم والنكرة، لا يجيز: هذا أقبلْ.

(٥٧) معاني الزجاج: ١٦٧/١.

(٥٨) لم أقف عليه في المقتضب.

(٥٩) الكتاب: ٤١٤/٢، ومعني الفراء: ١٣٨/١، و١٧٧/٢، والإنصاف: م ١٠٣جـ٤٢٤/٢.

(٦٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٩/١، والكشاف: ١٦٠/١، والمحرر الوجيز: ٢٨١/١، والبيان: ١٣٠/١، والتبيان: ٨٦/١، والفريد: ٣٢٧/١، والبحر المحيط: ٤٦٦/١، والمجيد: أ/٢٥٣، والدر المصون: ٢٨٣/١، وروح المعاني: ٣١٢/١.

(٦١) نقل ابن عطية عن ابن الباذش جواز أن تكون (أنتم) خبرا مقدما، و(هؤلاء) مبتدأ مؤخرا، واعترض عليه أبو حيان ومن جاءوا بعده بأن المبتدأ والخبر متى استويا تعريفا وتنكيرا يكون المتقدم منهما هو المبتدأ.

(٦٢) الدر المصون:١/٢٨٤.

(٦٣) الكشاف:١/٣٧١.

(٦٤) روح المعاني:١/٣١٢.

(٦٥) على التوالي: شرح التسهيل:٣/٣٨٦، وحاشية الصبان:٣/٢٠٢، وشرح ابن عقيل:٣/٢٥٧، والنحو الوافي:٤/٤.

(٦٦) البحر المحيط:٣/٥٠٠.

(٦٧) البحر المحيط:٩/٢٦٤، و١٠/١٣٨.

(٦٨) آل عمران/٦٦

(٦٩) الكشاف:١/٣٧١، والمحرر الوجيز:٣/١١٧، والتبيان:١/٢٧٠، والفريد:١/٥٨٤، والبحر المحيط:٣/٢٠٠، والمجيد:أ/٥٥٨، والدر المصون:٢/١٢٩.

(٧٠) آل عمران/١١٩.

(٧١) معاني الفراء:١/٢٣١، ومعاني الزجاج:١/٤٦٣، وإعراب النحاس:١/٤٠٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٥٥، والكشاف: ١/٤٠٦، والبيان: ١/٢١٧، والتبيان: ١/٢٨٨، والفريد: ١/٦٢١،والبحر المحيط: ٣/٣١٨، والمجيد: أ/٥٩٧، والدر المصون: ٢/١٩٦.

(٧٢) النساء/١٠٩.

(٧٣) معاني الفراء:١/٢٣١، ومعاني الزجاج:٢/١٠٢، ومشكل إعراب القرآن:١/٢٠٥، والكشاف:١/٥٦٣، والمحرر الوجيز:٤/٢٥٠، والتبيان:١/٣٨٨، والفريد:١/٧٩٠، والبحر المحيط:٤/٥٨.

(٧٤) محمد/٣٨.

(٧٥) البقرة /١٠٢.

(٧٦) إعراب النحاس: ١/٢٥٢.

(٧٧) المحرر الوجيز: ١/٣٠٧.

(٧٨) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١/٦٤، والبيان: ١/١١٣، والفريد: ١/٣٤٨.

(٧٩) التبيان: ١/٩٩.

(٨٠) البحر المحيط: ١/٥٢٤، والمجيد: أ/٢٧٧، والدر المصون: ١/٣٢٠.

(٨١) روح المعاني: ١/٣٣٨.

(٨٢) إعراب النحاس: ١/٢٥٣.

(٨٣) معاني الفراء: ١/٦٤.

(٨٤) معاني الزجاج: ١/١٨٥.

(٨٥) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١/٦٤، والبيان: ١/١١٤، والتبيان: ١/١٠٠.

(٨٦) على التوالي: المحرر الوجيز: ١/٣١٠، والفريد: ١/٣٥٠.

(٨٧) الكتاب: ٣/٣٨، وقد جعلها معطوفة على جملة (كفروا) قال سيبويه: "ولكنه على: كفروا فيتعلمون".

(٨٨) على التوالي: البحر المحيط: ١/٥٣٠، والمجيد:أ/٢٧٩، والدر المصون: ١/٣٢٤، وروح المعاني: ١/٣٤٤.

(٨٩) البقرة/١٢١.

(٩٠) إعراب النحاس: ١/٢٥٨.

(٩١) معاني الزجاج: ١/٢٠٣.

(٩٢) المحرر الوجيز: ١/٣٤٥، والبيان: ١/١٢٢، والتبيان: ١/١١١، والبحر المحيط: ١/٥٩٢، المجيد:أ/٢٩٨، والدر المصون: ١/٣٥٧، وروح المعاني: ١/٣٧٢.

(٩٣) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١/٧٠، والفريد: ١/٣٦٦.

(٩٤) البقرة/١٦٥.

(٩٥) إعراب النحاس: ١/٢٧٥.

(٩٦) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٧٧، والمحرر الوجيز: ٢/٣٨، والبيان: ١/١٣٣، والفريد: ١/٤٠١، والبحر المحيط: ٢/٨٥، المجيد:أ/٣٤٣، والدر المصون: ١/٤٢٦.

(٩٧) التبيان: ١/١٣٤.

(٩٨) روح المعاني: ١/٣٧٢.

(٩٩) البقرة/١٨٦.

(١٠٠) إعراب النحاس: ١/٢٨٩.

(١٠١) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١/٨٧، والتبيان: ١/١٥٣.

(١٠٢) على التوالي: البحر المحيط: ٢/٢٠٥، والدر المصون: ٢/٢٨٩.

(١٠٣) الإنصاف: م ٣٤ جـ ١/١٧٠.

(١٠٤) آل عمران/٣٩.

(١٠٥) إعراب النحاس: ١/٣٧٣.

(١٠٦) على التوالي:جامع البيان: ٥/٣٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٣٩.

(١٠٧) على التوالي: المحرر الوجيز: ٣/٧٢، والتبيان: ١/٢٥٧.

(١٠٨) الفريد: ١/٥٦٧.

(١٠٩) انظر: البحر المحيط: ١٢٩/٣، المجيد: أ/٥٣٩، والدر المصون: ٨٢/٢، وروح المعاني: ١٤٥/٢.

(١١٠) آل عمران /١٥٤.

(١١١) إعراب النحاس: ٤١٣/١، والوجه الثاني مفهوم من كلامه ومن آراء العلماء.

(١١٢) على التوالي: معاني الفراء:٢٤٠/١، ومعاني الزجاج:٤٧٩/١.

(١١٣) على التوالي:التبيان:٣٠٣/١،والفريد:٦٤٧/١،والبحر المحيط:٣٩٤/٣،والمجيد:أ/٦٢٢.

(١١٤) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١٦٣/١، والبيان: ٢٢٦/١.

(١١٥) الكشاف: ٦٤٤/١.

(١١٦) على التوالي: الدر المصون: ٢٣٨/٢، وروح المعاني: ٩٤/٤.

(١١٧) آل عمران/١٩١.

(١١٨) إعراب النحاس: ٤٢٦/١.

(١١٩) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ١٧٢/١، والبيان: ٢٣٥/١.

(١٢٠) على التوالي:التبيان: ٣٢٠/١، والفريد: ٦٧٥/١، والبحر المحيط: ٤٦٩/٣، والمجيد: أ/٦٥٣، والدر المصون: ٢٨٣/٢، وروح المعاني: ١٥٨/٤.

(١٢١) النساء/ ٩٠.

(١٢٢) إعراب النحاس: ٤٧٩/١.

(١٢٣) معاني الفراء: ١/ ٢٨٢.

(١٢٤) المقتضب: ١٢٤/٤، والإنصاف: م٣٢ ج١/ ١٦٠، والبيان: ٢٦٣/١، وهمع الهوامع: ٢٥٢/٢.

(١٢٥) البحر المحيط: ١٨٧/١، و١٤/٤، والمجيد: أ/٧٢٧،والدر المصون: ٤١٠/٢.

(١٢٦) كالدكتور شعبان صلاح في رسالته للدكتوراه: مواقف النحاة من القراءات القرآنية/ ٣٠٨، والدكتور عبد الفتاح الحموز في رسالته للدكتوراه: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٦٠٢/١، والدكتور السيد أحمد أحمد في رسالته للدكتوراه: التوجيه النحوي وتعدد الدلالة/ ٢١١، والدكتور محمود عبد العزيز محمد في رسالته للدكتوراه: المدارس النحوية في كتب إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين/ ٢٦٩.

(١٢٧) المقتضب: ٤/ ١٢٤.

(١٢٨) معاني الزجاج: ٨٩/٢.

(١٢٩) مشكل إعراب القرآن:٢٠١/١.

(١٣٠) الكشاف: ٥٤٧/١.

(١٣١) المحرر الوجيز: ٢٠٢/٤.

(١٣٢) البيان: ٢٦٣/١.

(١٣٣) على التوالي: التبيان: ٣٧٨/١، والفريد: ٧٧٤/١، والبحر المحيط: ١٤/٤، والمجيد: أ/٧٢٧، والدر المصون: ٤١١/٢، وروح المعاني:١١٠/٥، وبنظر: مغني اللبيب: ٤٩٥/٢.

(١٣٤) معاني الفراء: ١/ ٢٨٢، و البحر المحيط: ١٤/٤، والمجيد: أ/٧٢٧، والدر المصون: ٤١١/٢، وروح المعاني:١١٠/٥.

(١٣٥) الحجة للفارسي: ١٨٤/٤، والدر المصون: ٥٤٦/٥، وروح المعاني: ١٢٩/٣٠.

(١٣٦) النساء/ ١١٧، و١١٨.

(١٣٧) إعراب النحاس: ٤٨٩/١.

(١٣٨) انظر: المحرر الوجيز: ٢٥٧/٤، والتبيان: ٣٩١/١، والفريد: ٧٩٣/١، وروح المعاني: ١٤٩/٥.

(١٣٩) الكشاف: ٥٦٦/١.

(١٤٠) على التوالي: البحر المحيط: ٧٠/٤، والمجيد: أ/٧٤١، والدر المصون: ٤٢٧/٢.

(١٤١) المائدة/ ٤.

(١٤٢) إعراب النحاس: ٨/٢.

(١٤٣) معاني الزجاج: ١٤٩/٢.

(١٤٤) مشكل إعراب القرآن: ٢١٩/١، والفريد: ١٤/٢، والبحر المحيط: ١٧٨/٤.

(١٤٥) الكشاف: ٩٠٦/١.

(١٤٦) انظر: شرح التسهيل: ١٩٦/١، وأوضح المسالك: ١٤٣/١، والدر المصون: ٣٨٤/٢.

(١٤٧) الأعراف/ ٤٣.

(١٤٨) إعراب النحاس: ١٢٦/٢.

(١٤٩) معاني الزجاج: ٣٣٩/٢.

(١٥٠) على التوالي: الفريد: ٣٠٢/٢، والدر المصون: ٢٧١/٣، وروح المعاني: ١٢٠/٨.

(١٥١) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ٣١٦/١، والبيان: ٣٦١/١، والتبيان: ٥٦٩/١.

(١٥٢) البحر المحيط: ٥٣/٥.

(١٥٣) الحجر/ ٤٧.

(١٥٤) مجاز القرآن: ٣٣٥/١، والبحر المحيط: ٣٦٣/٢.

(١٥٥) تعدد أوجه الإعراب في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن الهجر: جمع وتصنيف وتحليل، دكتوراه للباحث/ ٥٠٥.

(١٥٦) على التوالي: البحر المحيط:٦٤٦/١، والمجيد: أ/٣١٦، والدر المصون: ٣٨٣/١.

(١٥٧) شرح التسهيل: ٣٤٢/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٤/٢، والتصريح: ٣٨٠/١، وهمع الهوامع: ٢٣٤/٢، وحاشية الصبان: ٢٦٦/٢.

(١٥٨) التوبة/ ١٠٣.

(١٥٩) إعراب النحاس: ٢٣٣/٢.

(١٦٠) معاني الزجاج: ٤٦٧/٢.

(١٦١) معاني الأخفش: ١٦٥/١.

(١٦٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٩/١، والكشاف: ٣٠٧/٢، والمحرر الوجيز: ٢٦٥/٨، والبيان: ٤٠٥/١، والتبيان: ٢/ ٦٥٨، والفريد: ٥٠٦/٢، والبحر المحيط: ٤٩٩/٥، والمجيد: ب/٨٠، والدر المصون: ٥٠٠/٣، وروح المعاني: ١٤/١١.

(١٦٣) على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ٣٦٩/١، و البيان: ٤٠٥/١.

(١٦٤) المحرر الوجيز: ٢٦٥/٨.

(١٦٥) على التوالي: البحر المحيط: ٤٩٩/٥، والمجيد: ب/٨٠، والدر المصون: ٥٠٠/٣، وروح المعاني: ١٤/١١.

(١٦٦) على التوالي: التبيان: ٢/ ٦٥٨، والفريد: ٥٠٦/٢.

(١٦٧) وذلك من أهم شروط الحذف: انظر مغني اللبيب: ٦٩٢/٢، والبرهان للزركشي: ١١١/٣.

(١٦٨) الرعد/ ٢.

(١٦٩) إعراب النحاس: ٣٤٩/٢.

(١٧٠) على التوالي: معاني الفراء: ٥٧/٢، ومعاني الزجاج: ١٣٦/٣.

(١٧١) الكشاف: ٥١٢/٢.

(١٧٢) على التوالي: مشكل إعراب القرآن:٤٤٠/١، والفريد: ١١٠/٣، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦، والمجيد: ب/٢٢٠، والدر المصون: ٢٢٣/٤، وروح المعاني: ٨٧/٣.

(١٧٣) على التوالي: المحرر الوجيز: ٥/١٠، والبيان: ٤٧/٢، والتبيان: ٧٥٠/٢.

(١٧٤) المحرر الوجيز: ٥/١٠، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦، والمجيد: ب/٢٢٠، والدر المصون: ٢٢٣/٤، وروح المعاني: ٨٧/٣.

(١٧٥) انظر جامع البيان: ٤١٠/١٣.

(١٧٦) طه/ ٧٧.

(١٧٧) إعراب النحاس: ٥٠/٣.

(١٧٨) معاني الأخفش: ٤٤٦/٢.

(١٧٩) انظر: الكتاب:١/ ٣٨٦، ومعاني الفراء: ٣١/١، وجامع البيان: ١٢٣/١٦.

(١٨٠) البقرة/ ٤٨، و١٢٣.

(١٨١) على التوالي: معاني الفراء: ١٨٧/٢، ومعاني الزجاج: ٣٦٩/٣.

(١٨٢) على التوالي: مشكل إعراب القرآن:٧٣/٢، والتبيان: ٨٩٨/٢، والفريد: ٤٥٢/٣، والمجيد: ب/٤٥٨، والدر المصون: ٤٣/٥، وروح المعاني: ٢٣٦/١٦.

(١٨٣) على التوالي: الكشاف: ٧٨/٣، والبيان: ١٥٠/٢.

(١٨٤) البحر المحيط: ٣٦٢/٧.

(١٨٥) الحج/ ٢٥.

(١٨٦) إعراب النحاس: ٩٢/٢.

(١٨٧)على التوالي: معاني الفراء: ٢٢٠/٢، ومعاني الزجاج: ٤٢٠/٣

(١٨٨) انظر: معاني الفراء: ٢٢١/٢، حاشية رقم (٥).

(١٨٩) على التوالي: مشكل إعراب القرآن:٩٤/٢، والبيان: ١٧٣/٢، والتبيان: ٩٣٨/٢، والفريد: ٥٢٧/٣.

(١٩٠) الإنصاف: م٦٤ ج٢٦٨/٢، ومغني اللبيب: ٤١٧/٢.

(١٩١) على التوالي: جامع البيان: ٥٠٤/١٦، والكشاف: ١٨٤/٤.

(١٩٢) المحرر الوجيز: ١٨٩/١١.

(١٩٣) على التوالي: البحر المحيط: ٤٩٨/٧، والمجيد: ب/٥١٠.

(١٩٤) الدر المصون: ١٣٩/٥.

(١٩٥) روح المعاني: ١٣٨/١٧.

(١٩٦) الرعد/٢٨.

(١٩٧) الفريد: ٥٢٨/٣.

(١٩٨) النور/ ٥٥.

(١٩٩) إعراب النحاس: ١٤٦/٣.

(٢٠٠) معاني الزجاج: ٥١/٤.

(٢٠١) على التوالي: مشكل إعراب القرآن:١٢٦/٢، والكشاف: ٢٥٢/٣، والفريد: ٦١٣/٣.

(٢٠٢) على التوالي: البيان: ١٩٩/٢، والتبيان: ٩٧٦/٢.

(٢٠٣) المحرر الوجيز:٣٢٢/١١، وتقديره للمبتدأ إنما هو تقدير معنى لا إعراب، وهو من عادته وعادة غيره كالنحاس في تقدير وجه الاستئناف بدليل قوله: فعل مستأنف قبله.

[٢٠٤] على التوالي: البحر المحيط: ٦٥/٨، والمجيد: ب/٥٦٤، والدر المصون: ٢٣١/٥، وروح المعاني: ٢٠٤/١٨.

[٢٠٥] الزمر/ ٧٣.

[٢٠٦] إعراب النحاس: ٢٢/٤.

[٢٠٧] على التوالي: البيان: ٣٢٧/٢، والتبيان: ١١١٤/٢.

[٢٠٨] معاني الفراء: ١٠٨/١، و٣٩٠/٢.

[٢٠٩] سبقت الإشارة إليه في الآية قبل السابقة.

[٢١٠] المقتضب: ٧٦/٢.

[٢١١] معاني الزجاج: ٣٦٣/٤.

[٢١٢] روح المعاني: ٢٤/ ٣٤.

[٢١٣] على التوالي: الفريد: ٢٠٢/٤، والدر المصون: ٢٥/٦.

[٢١٤] على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ٢٦١/٢، والمحرر الوجيز: ١٠٧/١٤، والبحر المحيط: ٢٢٤/٩، والمجيد: ب/٨٦٣.

[٢١٥] روح المعاني: ٢٤/ ٣٤.

[٢١٦] الكشاف: ١٤٧/٤.

[٢١٧] الممتحنة/ ١.

[٢١٨] إعراب النحاس: ٤١٠/٤.

[٢١٩] على التوالي: مشكل إعراب القرآن: ٣٧٠/٢، والمحرر الوجيز: ٤٨٣/١٥.

[٢٢٠] معاني الفراء: ١٤٩/٣.

[٢٢١] انظر: معاني الفراء أيضا: ٢١٩/١، و٣/ ١٥٥، وإعراب النحاس: ٤٢٦/٤.

[٢٢٢] على التوالي: البيان:٤٣٢/٢، والتبيان: ١٢١٧/٢.

[٢٢٣] على التوالي: الكشاف: ٥١٢/٤، وروح المعاني: ٦٦/٢٨.

[٢٢٤] على التوالي: البحر المحيط: ١٥٢/١٠، والمجيد: ب/١٠٥٢، والدر المصون: ٣٠١/٦.

[٢٢٥] إعراب النحاس: ٤١١/٤.

[٢٢٦] الكشاف: ٥١٢/٤.

[٢٢٧] المحرر الوجيز: ٤٨٤/١٥.

[٢٢٨] البيان: ٤٣٢/٢.

[٢٢٩] التبيان: ١٢١٧/٢.

(٢٣٠) الفريد: ٤/٤٥٦.

(٢٣١) على التوالي: البحر المحيط: ١٠/١٥٣، والمجيد: ب/١٠٥٣، وروح المعاني: ٢٨/٦٧.

(٢٣٢) الدر المصون: ٦/٣٠١.

(٢٣٣) الجمعة/ ٥.

(٢٣٤) إعراب النحاس: ٤/٤٢٦.

(٢٣٥) معاني الفراء: ١/ ٢١٩، و٣/١٥٥.

(٢٣٦) الكشاف: ٤/٥٣٠، والفريد: ٤/٤٦٨، والبحر المحيط: ١٠/١٧٢، والمجيد: ب/١٠٦٠، والدر المصون: ٦/٣١٦، وروح المعاني: ٢٨/٩٥، وينظر:مغني اللبيب: ٢/٤٩٤.

(٢٣٧) على التوالي: مشكل إعراب القرآن:٢/٣٧٧، والتبيان: ٢/١٢٢٢.

(٢٣٨) البيان: ٢/٤٣٧.

(٢٣٩) انظر: الإنصاف: م١٠٣ جـ٢/٤٢٤، ومغني اللبيب: ٢/٧١٧، وهمع الهوامع: ١/٢٨٩.

(٢٤٠) الجن/ ٨.

(٢٤١) إعراب النحاس: ٥/٤٨.

(٢٤٢) مشكل إعراب القرآن:٢/٤١٤، والمحرر الوجيز: ١٦/١٣٥، والبيان:٢/٤٦٦، والفريد: ٤/٥٤٣، والبحر المحيط: ١٠/٢٩٦، والمجيد: ب/١٠٩٨، والدر المصون طبعة دار القلم: ١٠/٤٨٩، وروح المعاني: ٢٩/٨٦.

(٢٤٣) على التوالي: البحر المحيط: ١٠/٢٩٦، والمجيد: ب/١٠٩٨، والدر المصون طبعة دار القلم: ١٠/٤٨٩، وروح المعاني: ٢٩/٨٦.

(٢٤٤) مشكل إعراب القرآن:٢/٤١٤.

(٢٤٥) الإنسان/ ١٢، و١٣.

(٢٤٦) إعراب النحاس: ٥/١٠٠، قال: " والقول فيها كالقول في (متكئين) وقد أجاز فيها أن تكون حالا وأن تكون نعتا للجنة.

(٢٤٧) التبيان:٢/١٢٥٩، والفريد: ٤/٥٨٨، والدر المصون طبعة دار القلم: ١٠/٦٠٤، وروح المعاني: ٢٩/١٥٨.

(٢٤٨) البيان: ٢/٤٨٢.

(٢٤٩) الكشاف: ٤/٦٧١.

فهرس المصادر والمراجع

* **أولاً: القرآن الكريم**

* **ثانياً المصادر المطبوعة**

* **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، الدكتور فخر الدين قباوة،دار القلم العربي، حلب، سوريا، الخامسة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

* **إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس**، تحقيق الدكتور زهير غازي، عالم الكتاب، الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* **الأمالي النحوية لابن الحاجب**،تحقيق هاني حسن حمودي، علم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

*انباه الرواه على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العرب، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

* **الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م

* **أوضح المسالك لابن هشام**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤.

* **البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

* **البرهان فى علوم القرآن للزركشي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

* **البُلْغَة في تراجم أئمة النحو،للفيروزابادي**، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* **البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري**، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.

* **التبيان في إعراب القرآن للعكبري**، تحقيق على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.
* **التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري**، دار الفكر، بيروت، بدون.
* **جامع البيان، لمحمد بن جرير**، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، بدون.
* **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
* **الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسي**، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م– ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
* **حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
* **دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة**، دار الحديث، القاهرة، بدون.
* **الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي**، تحقيق وتعليق: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، وتحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
* **دلائل الإعجاز**، لعبد القادر الجرجاني، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الثالثة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
* **روح المعاني للألوسي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
* **شرح التسهيل لا بن مالك**، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوى المختون، دار هجر، القاهرة، الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

* **شرح المفصل لابن يعيش**، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون.
* **طبقات النحويين واللغويين للزبيدي**،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، الثانية، بدون.
* **الفريد فى إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني**، تحقيق الدكتور فهمي حسن النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
* **الكتاب لسيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الأولى.
* **الكشاف للزمخشري**، رتبة وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ودار الريان للتراث، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
* **كشف الظنون لحاجي خليفة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون.
* **لمع الأدلة لابن الأنباري**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
* **مجاز القرآن لأبى عبيدة**، تحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة.
* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي**، تحقيق المجلس العلمى بفاس، توزيع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، وتحقيق الرحالة الفاروق وآخرين، طبعة وزارة الأوقاف بدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
* **مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب**، تحقيق ياسين محمد السَّوَّاس، دار المأمون للتراث، دمشق.

* **معاني القرآن للأخفش الأوسط**، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الكويت، الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، وتحقيق الدكتورة/ هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
* **معاني القرآن للفراء، تحقيق** أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الثانية، ١٩٨٠م.
* **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
* **مغنى اللبيب لابن هشام**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩١م.
* **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش،توزيع دار يَعْرب، دمشق، الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
* **المقتضب للمبرد**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٣٨١٢هـ/ ١٩٦٣م.
* **النحو الوافي للأستاذ عباس حسن**، دار المعارف، القاهرة، الثامنة.
* **نزهة الألباء لابن الأنباري**، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار المنار، الأردن، الثالثة، ١٤٠٥،هـ/ ١٩٨٥م.
* **نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي**، دار المعارف، مصر، الثانية.
* **همع الهوامع للسيوطي**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
* **وفيات الأعيان لابن خلكان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

ثالثاً: المصادر المخطوطة:

* **تحقيق النصف الأول من كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسى**، دكتوراه، إعداد / عبد العزيز أحمد محمد إسماعيل، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
* **تحقيق النصف الثاني من كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسى**، دكتوراه، إعداد / على محمود محمد بن الناجي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
* **تعدد أوجه الإعراب في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن الهجري: جمع، وتصنيف، وتحليل**، دكتوراه،إعداد: فوزي عبد الرازق عبد القادر السيد، كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
* **القضايا النحوية في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى**، ماجستير، إعداد/ فوزي عبد الرازق عبد القادر، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
* **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، دكتوراه، إعداد/ عبد الفتاح الحموز، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٨١م.
* **التوجيه الإعرابي وتعدد الدلالة في القرآن الكريم**، دكتوراه، إعداد / السيد محمد أحمد أحمد، كلية الألسن، عين شمس، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
* **المدارس النحوية في كتب إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين**، دكتوراه، إعداد/ محمود عبد العزيز محمد على، كلية الآداب، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
* **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، دكتوراه، إعداد/ شعبان صلاح حسين، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.